

كشمار
في
مجلس الامن

كشمير

فيما يلي نشر البيان الذي أنشأه ملك فيروز خان نون
وزير خارجية باكستان في مجلس الأمن في ١٦ يناير
سنة ١٩٥٧ عند استئناف البحث في النزاع القائم بين
الهند وباكستان حول كشمير.

سيدى الرئيس

أرى من واجبي ان اعرض على مجلس الأمن ان المفاوضات
المباشرة التي استهلتها حكومة الباكستان مع حكومة الهند عام
١٩٥٣، بناء على اقتراح من مندوب الأمم المتحدة الدكتور فرانك
جريهم و بغية إنهاء الازمة الناشئة حول تنفيذ الاتفاقية الدولية

معروف و مدون بكل تفصيلاته في المحاضر عن سير أعمال هذه الهيئة الجليلة . ولن أشير في هذه المرحلة الا الى بعض نواحي المشكلة البارزة الضرورية لفهم هذه القضية .

كانت الهند قبل أغسطس عام ١٩٤٧ تتكون من الهند البريطانية ومن الامارات . وكان البريطانيون يحكمون الهند البريطانية حكما مباشرا .

كانت الامارات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي الداخلي الذي كانت تنظمه بعض المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها الحكم البريطاني معها . ومع ذلك فلم يكن لهذه الامارات وضع دولي لا سيما وان علاقاتها الخارجية وشئون الدفاع والمواصلات فيها كانت دائما من اختصاص السلطة الحاكمة وهي المملكة المتحدة . وكان الحاكم العام في الهند البريطانية يعمل كنائب للملك وممثل للتاج البريطاني في علاقته بالامارات .

ولم تكن هذه الامارات تتمتع بسلطة عقد اتفاقيات الصلح أو شن الحرب أو اجراء المفاوضات مع أي دولة أجنبية أو الاتصال بها ، وحتى سيادتها الداخلية كان يحدها ممثل التاج في التدخل في شئونها لمصلحة ادارة الولاية مثلا أو لرفاهية الحاكم أو الشعب أو الهند بأسرها ، وكذلك لتنفيذ الالتزامات الدولية . و موجز القول ان الامارات ، ومنها جمو و كشمير ، لم تكن أكثر من محميات خاضعة للتاج البريطاني .

٩ — ولنستعد الى ذهننا الآن التغير الذى طرأ على وضع الإمارات بعد انتهاء الحكم البريطانى فى شبه القارة الهندية الباكستانية .

١٠ — فحين تم الاتفاق على تقسيم شبه القارة الى دولتي الهند و الباكستان ذات السيادة اعلنت حكومة المملكة المتحدة ان سيادة التاج على الامارات ستنتهى فى اليوم الذى تصبح فيه شبه القارة مستقلة . وتصبح الولايات بعدها حرة فى الانضمام للهند أو الباكستان . وفضلا عن ذلك فقد نصح اللورد مونتباتن، نائب الملك والحاكم العام، الذى كان ممثلاً للسلطة الحاكمة (ملك المملكة المتحدة و امبراطور الهند) أمراء الهند يوم ٢٥ يولييه عام ١٩٤٧ بأنه ينبغى عليهم عند تقرير مسألة انضمامهم ان ينظروا بقدر كاف من الاعتبار الى التكوين الطائفي للولاية و رغبات شعبها و وضعها الجغرافى . و حذرهم بقوله : "انكم لا تستطيعون ان تقتلوا من حكومة الدومنيون التى هى جارتكم . كما انكم لا تستطيعون أن تقتلوا من رعاياكم الذين تتولون انتم المسئولية عن رفاهيتهم" .

١١ — وكان الاساس الذى قام عليه تقسيم الامبراطورية البريطانية فى الهند، كما ورد فى البيان الذى أصدره رئيس وزراء المملكة المتحدة فى ذلك الوقت يوم ٣ يونيه عام ١٩٤٧، هو ان تتكون الباكستان من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية المسلمة فى الشمال الغربى والشمال الشرقى من شبه القارة، وتتكون الهند من المناطق المتلاصقة ذات الاغلبية غير المسلمة .

١٢ - وهكذا كان من المفروض بوجه عام ان تنضم الامارات ذات الغالبية الاسلامية من السكان والملاصقة لباكستان لهذا البلد بمقتضى الاساس الذى قام عليه التقسيم .

١٣ - وكان الوضع واضحاً كل الوضوح فى حالة جمو و كشمير . فعلى الرغم من ان حاكم هذه الولاية هندوسى الا ان ٧٧ بالمائة من السكان هم من المسلمين كما ان اراضى الولاية سناخمة لباكستان وجميع الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والجغرافية وغيرها تجعل من انضمامها لباكستان أمراً طبيعياً .

١٤ - وكانت حكومة الهند و حرب المؤتمر الوطنى الهندى على اتفاق تام مع اللورد مونتباتن فى النصيحة التى وجهها الى الحكام الهنود حول موضوع الانضمام . فلو أن الهند راعت هذه النصيحة التى تقوم على أساس المبدأ الذى قام عليه التقسيم أو لو انها كانت قد اتخذت موقفاً ثابتاً فى مسلكها هى ازاء مسألة الانضمام لما قام أى نزاع حول الولايات الثلاث :

جمو و كشمير أو جوناكر و حيدرآباد .

١٥ - كان نواب جوناكر، وهو حاكم مسلم، قد انضم لباكستان رغم ان غالبية السكان فيها من الهندوس . واحتجت حكومة الهند بأشد الالفاظ . وكانت وجهة نظرها تلخص فى أن حق السيادة فى أى ولاية هندية تعود الى شعبها بعد انتهاء السيادة البريطانية . وان الحاكم المسلم لا يتحدث بلسان

الشعب غير المسلم . وقالت حكومة الهند في برقيتها المؤرخة في ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٧ أنها تعتبر قبول الباكستان انضمام جوناكر لها اعتداء على سيادة الهند وأراضيها . كما وصفته بأنه "محاولة واضحة لتمزيق أوصال الهند و ذلك بتوسيع نفوذ دوسنيون الباكستان و حدوده بما يصحبه ذلك من انتهاك تام للمبادئ التي اتفق على اجراء التقسيم أو نفذ التقسيم على اساسها، . وتبعاً لذلك قام الجيش الهندي بغزو جوناكر واحتلت الهند الولاية بالقوة .

١٦ - وفي حالة حيدرآباد، وهي ولاية ذات غالبية هندوسية في حجم فرنسا يقطنها ١٥ مليوناً بحكمهم مسلم، كان مسلك حكومة الهند مستمداً من اعتبارات مماثلة . فالنظام، وهو حاكم مسلم لم يرغب في الانضمام للهند أو الباكستان بل أنر ان تقوم علاقاته بحكومة الهند على أساس معاهدة خاصة حتى يحتفظ لولايته بقدر من الاستقلال كما أبدى استعداداً لاجراء استفتاء حول هذه المسألة . ولم تحتل حكومة الهند رفض النظام، وهو حاكم مسلم لولاية ذات أغلبية هندوسية، الانضمام للهند حتى ولو أبدى استعداداً للسماح لشعبه بالفصل في هذه المسألة من طريق الاستفتاء . و في سبتمبر عام ١٩٤٨ غزا الجيش الهندي حيدرآباد واحتل الولاية واخضعها للحكم الهندي بعد ان هزم جيش النظام .

١٧ - فموقف الهند اذن هو ان الولاية ذات الغالبية الهندوسية لا خيار لها الا أن تنضم للهند حتى ولو لم يكن حاكمها

المسلم برغب في ذلك . وفي مثل هذه الحالة فان حكومة الهند غير مستعدة لان تشغل نفسها بفهم مغزى الاستفتاء . ونستخلص من هذه القاعدة التي وضعتها الهند اذن ان الولاية ذات الغالبية المسلمة لا خيار لها الا أن تنضم بل ينبغي وان تكون قد انضمت للباكستان حتى ولو كان حاكمها الهندوسي قد قرر خلافا لذلك .

١٨ — ومع ذلك، فحين جاء دور كشمير تخلت الهند عن هذه القاعدة . فهنا تصادفنا حالة يعرض فيها الحاكم الهندوسي الانضمام للهند رغم ان ٧٧ في المائة من سكان الولاية هم من المسلمين .

١٩ — فحين سنحت الفرصة قبلت حكومة الهند ضد رغبات شعب الولاية المعروفة عرضا غير شرعي بالانضمام من المهرابا الذي كان الشعب قد طرده من مقر حكمه فلم يعد له بذلك أي ظل من السلطة على شعبه . وقد أرسلت القوات الهندية المسلحة الى كشمير لاختضاع الاغلبية المسلمة . ومنذ ذلك الوقت والهند تحتل بالقوة جزءا من الولاية يشمل الجزء الاكبر من سكانها .

٢٠ — وهذه هي الصورة التي نشأ بها هذا النزاع . فلو أن الهند راعت المبدأ الذي كان على الولايات الهندية أن تنضم للهند أو الباكستان بمقتضاه، ولو كان مسلك الهند نحو كشمير متمشيا مع مسلكها في حالة جوناكر و حيدرآباد، لما نشأ مثل هذا النزاع .

٢١ - و رغم ذلك فان حكومة الهند حين قبلت عرض المهراجا بانضمام الولاية قدمت تعهدا جديا بأن قبولها للعرض سيكون مشروطا . فقد قالت في ردها على المهراجا يوم ٢٧ اكتوبر عام ١٩٤٧ بصورة قاطعة : "تمشيا مع سياستها التي تقضى بأنه في حالة أى ولاية تكون فيها مسألة الانضمام موضع نزاع ينبغي ان يتم الفصل في مسألة الانضمام بما يتمشى مع رغبات شعب الولاية، فان حكومتى ترغب في ضرورة البت في مسألة انضمام الولاية بالرجوع الى الشعب حالما يستتب القانون والنظام في كشمير وتظهر أرضها من الغزاة،، .

٢٢ - و بعد ذلك بأربعة أيام، أى في يوم ٣١ اكتوبر عام ١٩٤٧، بعث رئيس وزراء الهند بترقية الى رئيس وزراء الباكستان جاء فيها ما يلي :

"لقد قبلنا انضمام كشمير للهند بناء على طلب من حكومة المهراجا و أكبر هيئة عددية تمثل شعب الولاية ذات الغالبية المسلمة . ومع ذلك فقد قبل هذا الانضمام على شريطة أن يقوم شعب كشمير بالفصل في مسألة الانضمام حالما يجلو الغزاة عن أراضي كشمير و يعود النظام والقانون اليها وعندئذ ستترك لهم حرية الانضمام الى أى من دولتي الدومنيون . وهذا التأكيد من جانبنا بأننا سنسحب قواتنا من كشمير حالما يعود الامن والنظام وتترك مسألة اتخاذ قرار بشأن مستقبل الولاية لشعب الولاية لايعتبر تعهدا منا لحكومتكم فحسب بل ولشعب كشمير

وللعالم كذلك، .

وعاد رئيس وزراء الهند فبعث يوم ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ ببرقية اخرى الى رئيس وزراء باكستان اعلن فيها "ويتبين من هذا ان المقترحات التي طالما اعلنا عنها هي :

(١) ان على حكومة باكستان ان تتعهد علنا بأن تبذل قصارى جهدها لاجبار المغيرين على الانسحاب من كشمير .

(٢) ان على حكومة الهند ان تعود فتعلن انها ستسحب قواتها من اراضي كشمير حالما يتم انسحاب المغيرين و يعود إليها القانون والنظام .

(٣) ان على حكومتى الهند وباكستان ان تقدما الى الاسم المتحدة طلبا مشتركا يتعهدان به باجراء استفتاء في كشمير في اقرب موعد ممكن .

والمقترحات المشار اليها تتعلق بكشمير وحدها ومع ذلك فمن الضروري لاعادة العلاقات الطيبة بين دولتى الدومنيون ان تتم الموافقة من حيث المبدأ على انه في الحالات التي لا يكون فيها حاكم الولاية منتميا للطائفة التي تنتمي اليها غالبية رعاياه او في الحالات التي لا تكون فيها الولاية قد انضمت لدولة الدومنيون التي تكون طائفة الاغلبية فيها كطائفة الاغلبية في الولاية . في مثل هذه

الحوالات ينبغي البت فيما اذا كانت مثل هذه الولاية قد انضمت الى أى من دولتي الدومنيون بالرجوع الى مشيئة الشعب، .

٢٣ — ومنذ ذلك الوقت ظل هذا "الرجوع للشعب"، سرايا طيلة الاعوام الثمانية الماضية . فلقد استتب القانون والنظام منذ اعوام عديدة، ومع ذلك فلم تقبل الهند بتعهداتها الذي عززته فيما بعد اتفاقية دولية تقضى بالسماح لاهالى كشمير بتقرير مسألة الانضمام من طريق استفتاء حر عادل يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة .

٢٤ — وفي اليوم الاول من نوفمبر عام ١٩٤٧ اقترح حاكم عام الباكستان القائد الاعظم محمد على جناح انسحاب القوات الهندية و رجال القبائل من الولاية في الحال و قيام الحاكمين العامين للهند والباكستان بعد ذلك باعداد التدابير لاجراء استفتاء تحت اشرافهما المشترك ولم تقبل الهند هذه المقترحات و كانت هذه اول محاولة لتسوية النزاع بالمفاوضات المباشرة .

٢٥ — وفي اليوم الاول من يناير عام ١٩٤٨ احوالت الهند هذا النزاع على الأمم المتحدة . وفي يوم ١٦ يناير قدمت الباكستان كذلك شكوى الى مجلس الأمن . وادرج الطلبان في جدول أعمال المجلس . و بينما كان المجلس يحاول ايجاد تسوية لهذا النزاع قامت الهند بشن هجوم رئيسي على الولاية في ابريل عام ١٩٤٨ منتهكة بذلك تعهداتها

السابق لهذه الهيئة بعدم فعل ما من شأنه ان يزيد في استفحال الحالة . وكان غرض الهند الواضح من ذلك هو سحق قوات التحرير والمقاومة داخل الولاية واحتلال الولاية بالقوة و وضع العالم امام الامر الواقع كما فعلت قبل ذلك في حالة جوناكر و كما فعلت بعد ذلك في حالة ولاية حيدرآباد .

—و حين اشتد الهجوم الهندى ترك ما يربو على . . . ألف مسلم ولاية جمو و كشمير للبحث عن مأوى لهم في الباكستان . وازاء هذا الخطر الشديد الذى كان يتهدد امن الباكستان بسبب القوات الهندية الزاحفة فقد اضطرب حكومة الباكستان في مايو عام ١٩٤٩ الى ارسال عدد محدود من قواتها الى الولاية لى تحتفظ ببعض المواقع الدفاعية ضد الجيش الهندى الزاحف .

—و بعد ان استمع مجلس الأمن الى ممثلى الهند والباكستان انتهى في ابريل عام ١٩٤٨ الى ان الحل الديموقراطى السلمى العادل الوحيد لهذا النزاع هو تقرير مسألة انضمام الولاية بما يتمشى مع مشيئة الشعب يعرب عنها بكامل حرিতে . وعين المجلس لجنة استطاعت فيما بعد ان تصل الى اتفاق بين الباكستان والهند بشأن مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير . وهذه الاتفاقية يتضمنها القراران اللذان اتخذتهما اللجنة في ١٣ اغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير عام ١٩٤٩ .

٢٨ — والنصوص الرئيسية في هذه الاتفاقية الدولية حول الاستفتاء هي :

(١) وقف اطلاق النار و رسم خطوط وقف اطلاق النار :

(٢) اتفاقية الهدنة . وما تنص عليه :

١ — انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين الذين دخلوا الولاية لمقاومة الزحف الهندي .

ب — انسحاب القوات الباكستانية و معظم الجيش الهندي من جمو و كشمير على ان تتم حركة انسحاب الطرفين في وقت واحد . ونظرا للصعوبات التي اثارها الهند فان الولاية لم تجرد من السلاح ولم يتم توقيع اتفاقية الهدنة .

ج — اجراء استفتاء تحت اشراف و رقابة مدير استفتاء تخول له سلطة تحديد التصرف النهائي في القوات الباقية في الولاية وتمتع بجميع السلطات التي براها ضرورة لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته .

٢٩ — ويلاحظ ان قرارات اغسطس عام ١٩٤٨ و يناير عام ١٩٤٩ تنص على تجريد الولاية من السلاح على مرحلتين اولاهما هي مرحلة الهدنة حيث تنسحب القوات الباكستانية و ”معظم“ الجيش الهندي من الولاية على ان يبدأ التحرك في وقت واحد . وبهذا تترك قوة هندية صغيرة

والقوات المسلحة التابعة للولاية و قوات المليشيا على جانب
و قوات كشمير الحرة (التي ليست تحت الاحتلال الهندي)
على الجانب الاخر . اما التصرف النهائي في هذه القوات
المتبقية فيحدده مدير الاستفتاء بعد ان يأخذ بعين الاعتبار
مسألة أمن الولاية و حرية الاستفتاء . وقد حلت اللجنة
عبارة "التصرف النهائي"، تحليلا صحيحا بوصفها على انها
ابعاد و تسريع و تحديد موقع القوات .

٣ . —والغرض الكامل لهذه الاتفاقية الدولية هو خلق الاحوال
التي يقرر فيها اهالى جمو و كشمير بمطلق حريتهم فيما
اذا كانت الولاية ستضم للهند او الباكستان .

٣١ —كان مجلس الامن يعترف طيلة الوقت بتعذر اجراء تصويت
حر لوجود قوات الاطراف ذات المصلحة . كما اعتبر من
الضرورى ان يتمتع مدير الاستفتاء وهو المسئول
عن حرية الاستفتاء و نزاعته، بسلطات كافية تحول دون
قيام السلطات المحلية . بالضغط أو التأثير في الانتخابات
بصورة أو اخرى . وقد تضمنت الاتفاقية الدولية هذه
المبادئ الأساسية .

٣٢ —فاذا ما أنقلنا الى ما تم في امر تنفيذ هذه الاتفاقية نرى
ان النص الخاص بوقف اطلاق النار و تحديد خط وقف
اطلاق النار قد نفذ . ورغم ان النص المتعلق بسحب رجال
القبائل والمتطوعين الباكستانيين لم يكن لينفذ الا بعد
اتمام توقيع اتفاقية الهدنة الا ان حكومة الباكستان

ضمنت انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين من
كشمير .

٣٣ — واعقبت ذلك ازمة نشأت عن رفض حكومة الهند عقد اتفاقية
للهدنة تقوم على اساس الشروط التي كانت قبلتها بنفسها .

٣٤ — ولما كانت هذه هي المشكلة الرئيسية التي تعجابه مجلس الأمن
فان الضرورة تدعو الى معالجتها بشئ من التطويل .
فالهند تتبع اسلوب التوكيد الشفوي لالتزاماتها و رفض
تنفيذها باصرارها على شرط جديد أو اثارتها قضايا لاصلة
لها بهذا الموضوع او تأويل كلمات الاتفاقية بمعان يستحيل
عليها حملها . ويكفي ان ندلل على ذلك بمثال واحد
على هذا الاسلوب . فكما سبق واشرنا فان قوات كشمير
الحررة والقوات الهندية المتبقية ستكون تحت مسئولية
مدير الاستفتاء وفي مرحلة الهدنة تترك قوات كشمير الحررة
كما هي، وهذا أمر تعلمه الهند كل العلم .

٣٥ — وقد اشارت اللجنة في معرض مباحثاتها مع حكومة الهند
في اغسطس عام ١٩٤٨ الى انه بمقتضى نصوص قرار اللجنة
”تظل قوات محدودة تابعة لحكومة الهند ولا يظل في
وضعه الراهن في الجانب الاخر سوى اهالى كشمير الحررة،—
التقرير المؤقت الاول للجنة الأمم المتحدة والباكستان
س / ١١٠٠ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ .

٣٦ — واتبعت اللجنة الطريقة نفسها كذلك في مباحثاتها مع
حكومة الباكستان فقد صرحت جليا في رسالتها المؤرخة

١٩ سبتمبر ١٩٤٨ المرسله الى وزير خارجيه الباكستان
”بان القرار لا يعنى نزع سلاح قوات كشمير الحرة أو
تسريحها، — التقرير المؤقت الاول للجنة الامم المتحدة
للهندو الباكستان س/١١٠٠ المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ —
فقرة ١٠٨ .

٣٧ — ومرة اخرى فقد اشار رئيس وزراء الهند خلال مباحثاته
مع اللجنة فى ديسمبر ١٩٤٨، أى قبل موافقته على قرار
يناير ١٩٤٩، الى ان قوات كشمير الحرة ”تقدر بعشرات
الالوف، — التقرير المؤقت الثانى للجنة الامم المتحدة للهند
والباكستان س/١١٩٦ المؤرخ فى ١٠ يناير ١٩٤٩ —
الملحق الاول). ويتبين من هذا ان حكومة الهند كانت
على ادراك تام بوجود قوات بمثل هذه الاعداد الضخمة
فى كشمير الحرة قبل موافقتها على الاتفاقية الدولية .

٣٨ — ولقد اعترفت حكومة الهند اعترافا واضحا بعدم تسريح
قوات كشمير الحرة خلال فترة الهدنة، أى الفترة التى
ينبغى فيها سحب معظم القوات الهندية، و ذلك فى رسالة
بعث بها سير جيرجا شنكر، سكرتير عام الهند آنذاك الى
اللجنة وجاء فيها ”ان نزع سلاح قوات كشمير الحرة ليس
سوى مسألة وقت . فينبغى اولا وقف اطلاق النار ثم تعقب
ذلك هدنة كما ورد فى الجزأين الاول والثانى من قرار
اللجنة الصادر يوم ١٣ اغسطس ١٩٤٨ . ثم يأتى بعد
ذلك الشرط السابق لاعداد الترتيبات لاجراء الاستفتاء وهو
خلق الاحوال التى يستطيع المواطنون الكشميريون فيها

العودة الى المنطقة التي هي الان تحت احتلال قوات
كشمير الحرة . اما فيما يتعلق بغير المسلمين فان مثل
هذه الحركة لن تبدأ الا اذا جرى نزع سلاح هذه القوات
على نطاق واسع . ولقد حاولنا ايضاح ذلك للجنة من طريق
الدكتور لوزانو و ذلك خلال مباحثاتنا التي جرت في ديسمبر
الماضي، ولقد اكدت هذه النقطة في هذه الاجتماعات، —
التقرير المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان
بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ س/١٤٣٠، ملحق ٧ .

٣٩ — ويتضح الوضع بجلاء كبير في الخطاب الذي بعثت به
اللجنة الى حكومة الهند يوم ١٤ مارس ١٩٤٩ وجاء فيه
”اوضحت اللجنة لحكومة الباكستان خلال المباحثات التي
جرت في اغسطس الماضي ان من رأيها ان التوازن العسكى
يكون متوفرا في ولاية جمو و كشمير خلال فترة الهدنة .
هذا يفهم من ان قرار ١٣ اغسطس ١٩٤٨ لم يطالب بنزع
سلاح قوات كشمير الحرة أو تسريحها، وعلى القوات التي
علمت اللجنة ان عددها يناهز ٣٥ اورطة، — (النقطة
المؤقت الثالث للجنة الامم المتحدة للهند والباكستان
المؤرخ في ديسمبر ١٩٤٩ س/١٤٣٠ الملحق ١٢)

٤. — ورغم هذا الفهم الواضح الجلى للوضع فلقد نقضت حكومة
الهند عزمها وجعلت انسحاب ”معظم“ قواتها مشروطا
بتسريح قوات كشمير الحرة و نزع سلاحها مخالفة بذلك
قرارات اغسطس ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ التي كانت قد
قبلتها . وبعد جهود متواصلة قامت بها اللجنة خلعت الى

”ان اللجنة على غير استعداد لسحب جزء من قواتها يمكن ان بوصف بأنه ”معظمها، سواء تم تقدير ذلك من الناحية العددية أو النوعية، ما لم يتم الوصول الى اتفاق على نطاق واسع مع الباكستان حول تجريد قوات كشمير الحرة من السلاح و تسريحها، . (التقرير المؤقت الثالث للجنة الاسم المتحدة للهند والباكستان بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩ س ١٤٣. ١٤٥) .

—وهذه المناورات الهندية في شد وارتخاء الاتفاقية الدولية و تفسيرها بصورة تعسفية لمصلحتها الخاصة، وخلافا لرأي اللجنة فيما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، قد اجبرت اللجنة في النهاية على اقتراح تحكيم الاميرال نيميتز، الذي كانت الهند و الباكستان قد قبلتا تعيينه مديرا للاستفتاء، في نقاش الخلاف . وقد أيد هذا الاقتراح الرئيس ترومان والمستر اتلي وقبلته الباكستان و رفضته الهند .

—ولمقابلة هذا المطلب غير المعقول من جانب حكومة الهند اقترح الجنرال ماكنوتون اولاً ثم سير أوين ديكسون والدكتور جريهم من بعده تجميع مرحلتى تجريد الولاية من السلاح في مرحلة واحدة . ورغم ان هذا الاقتراح يخالف النصوص الواضحة في الاتفاقية الدولية فقد قبلته حكومة الباكستان حرصاً منها على المضي في سبيل الحل . وقد قبلت حكومة الباكستان جميع هذه المقترحات بلا استثناء و رفضت حكومة الهند جميع هذه المقترحات بلا استثناء كذلك . والامر الذي عرقل اجراء الاستفتاء هو رفض حكومة

الهند تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح كما نصت على ذلك الاتفاقية الدولية . وتكفى المعرفة العابرة بالحقائق لاثهار المسئول عن ذلك .

٤٣ — وقد قدم بعد ذلك احد عشر اقتراحا لازالة اسباب الخلاف، وقبلت الباكستان كل اقتراح منها و رفضتها الهند واحدا بعد واحد . وسأشير الى هذه المقترحات بإيجاز :

(١) عقدت لجنة الامم المتحدة في مارس عام ١٩٤٩ اجتماعا للجنة مشتركة من ممثلي الهند و الباكستان اتفق فيه على ان تقدم كل من الهند و الباكستان مشروعاتها حول انسحاب القوات الى هذه اللجنة . وفعلت الباكستان ذلك . اما الهند فقد المبت اهلها بعض الوقت في بادئ الامر ثم عادت فرفضت مراعاة هذا الاتفاق .

(٢) وبعد أشهر طويلة من الجهود خلصت لجنة الامم المتحدة الى ان الهند غير مستعدة لسحب معظم قواتها من كشمير وانها تسعى لتغطية ذلك بتأويل قرارات اللجنة بهذا الشأن تأويلات خاطئة . واقترحت اللجنة لذلك تحكيم الاسيرال نيتمز، الذي قد عين مديرا للاستفتاء في الخلافات الناشئة عن تفسير هذين القرارين اللذين تشكل منهما الاتفاقية الدولية حول كشمير . وقد تأيد هذا الاقتراح ببناء شخصي الرئيس الامر بكى ترومان والمستر اتلي ، رئيس

انجلترا في ذلك الوقت صدر في أغسطس عام ١٩٤٩ .
وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٣) وفي ديسمبر عام ١٩٤٩ وضع الجنرال ماکنوتون،
رئيس مجلس الأمن الذي كان يقوم بدور وسيط المجلس
في هذا النزاع، بعض المقترحات لتجريد ولاية جمو
و کشمير من السلاح . وقبلت الباكستان هذه القترحات
و رفضتها الهند .

(٤) ثم عين مجلس الأمن أوبن ديكسون و خوله في
مارس ١٩٥٠ سلطة اتمام تجريد الولاية من السلاح
في غضون خمسة اشهر . و وضع مقترحاته حول
تجريد الولاية من السلاح في يولييه ١٩٥٠ وبحثها
مع رئيسي وزراء الهند والباكستان . وقبلت الباكستان
هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(٥) و في يناير ١٩٥١ بذل رؤساء وزراء دول الكومنولث
مساعيهم الحميدة للوصول الى اتفاقيات بشأن خروج
القوات أو تسريحها تمهيدا لاجراء استفتاء حر نزيه .
فاقترحوا اولا حلول قوات من نيوزيلانده و استراليا
محل قوات الطرفين المختصين . وقبلت الباكستان هذا
الاقتراح و رفضته الهند .

(٦) واقترح رؤساء وزراء دول الكومنولث بدلا من ذلك
ان تحل هذه المشكلة بالاستعاضة عن القوات الموجودة
بقوة مشتركة من القوات الهندية والباكستانية .

وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٧) و قدم رؤساء وزراء دول الكومنولث اقتراحا آخر هو استبدال القوات الموجودة بقوات يقوم مدير الاستفتاء بتجنيدھا محليا . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٨) وفي مارس ١٩٥١ اقترح السفير مونيز البرازيلي ان توافق الهند والباكستان، انتهاء للامنة، على قبول التحكيم في نقاط الخلاف الناشئة عن تفسير قرارى لجنة الامم المتحدة الصادرين في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ . وهما القراران اللذان ينصان على اجراء الاستفتاء . وقبلت الباكستان هذا الاقتراح و رفضته الهند .

(٩) وفي مارس ١٩٥١ اتخذ مجلس الأمن قرارا يحمل مثل هذا الاقتراح . وقبلته الباكستان و رفضته الهند كذلك .

(١٠) وتبعاً لذلك قدم الدكتور جريهم، مندوب الامم المتحدة في الفترة بين مارس ١٩٥١ و ديسمبر ١٩٥٢، طائفة من المقترحات حول موضوع تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح، و قبلت الباكستان كل اقتراح من هذه المقترحات و رفضتها الهند .

(١١) وأخيرا اتخذ مجلس الأمن في ديسمبر ١٩٥٢ قرارا في جلسته الحادية عشرة بعد الستمائة المنعقدة يوم

٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ حث فيه "حكومتى الهند والباكستان على الدخول في مفاوضات عاجلة تحت اشراف مندوب الأمم المتحدة للهند والباكستان للوصول الى اتفاق بشأن العدد المحدد للقوات الذى سيبقى على كل من جانبي خط وقف اطلاق النار بعد انتهاء فترة تجريد الولاية من السلاح وان يتراوح هذا العدد بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ جندي من القوات المسلحة في الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار و يتراوح بين ١٢ ألف و ١٨ ألف جندي من القوات الهندية على الجانب الهندي من خط وقف اطلاق النار، .

و وافقت الباكستان على هذا القرار و رفضه الهند .

٤٤ —ورغم ذلك فقد واصل مندوب الأمم المتحدة جهوده ليصل الى اتفاق بين حكومتى الهند والباكستان على مشروع معقول لتجريد الولاية من السلاح تمهيدا لاجراء الاستفتاء ولم يوص بأن تسعى الحكومتان الى فض نقاط النزاع فيما بينهما بالمفاوضات المباشرة الا بعد ان اخفق في الوصول الى اى اتفاق، وكان ذلك في فبراير عام ١٩٥٣ .

٤٥ —ولقد قبلت حكومة الباكستان، تمشيا مع ما تترسمه من سياسة المحافظة على هبة الأمم المتحدة، هذا الاقتراح الذى قدمه مندوب الأمم المتحدة للهند والباكستان وبدأت المفاوضات المباشرة مع حكومة الهند على مستوى رؤساء الوزراء .

٤٦ - ووجرت هذه المفاوضات في سلسلة من الاجتماعات التي عقدها رئيسا الوزراء . وعقد اول هذه الاجتماعات في لندن في شهر مايو ١٩٥٣ وتبعه اجتماع آخر عقد في كراتشي في شهر يولييه . وعقد الاجتماع الثالث في نيو دلهي في الفترة بين ١٧ و ٢٠ اغسطس ١٩٥٣ . وبعد انتهاء هذا الاجتماع اصدر رئيسا الوزراء بلاغا مشتركا تضمن فيما تضمنه الجزء التالي حول تسوية النزاع حول كشمير :

(١) ان من رأيهما الحازم (رأى رئيسى الوزراء) ان هذا النزاع ينبغي تسويته "بما يتماشى مع رغبات شعب الولاية (ولاية جمو و كشمير) و ذلك بمعيد توفير الرفاهية له واحداث اقل ما يمكن من الاضطراب في حياة شعب الولاية والاستفتاء العادل المنزه هو اهم الوسائل العملية للعرف على رغبات هذا الشعب " .

(٢) ينبغي تعيين مدير الاستفتاء قبل نهائه .. شهر ابريل ١٩٥٤ .

(٣) و ينبغي ان يسبق هذا الموعد فض المشاكل التمهيدية (التي عرقلت اجراء الاستفتاء حتى الآن) لما ينبغي البدء في اجراءات تنفيذ ذلك . و اذا ما اخذ هذا الهدف بعين الاعتبار "فينبغي تعيين اللجان العسكرية ولجان الخبراء الاخرى لتقديم النصيح لرئيسى الوزراء " .

(٤) و يشعر رئيسا الوزراء كذلك "انه لن يتسنى احراز

أى تقدم فى هذا الاتجاه الا اذا ساد البلدين جو من
الطمأنينة والتعاون، ولذلك فان رئيسى الوزراء "يستنكران
أى دعاية أو تهجم على احد القطرين من جانب
صحافة القطر الاخر أو أذاعته أو الخطب أو البيانات
التي يلقونها المسئولون والمسئولات فى ذلك
القطر. ويعلق رئيسا الوزراء اعظم اهمية على هذا
الاتجاه الودى وعلى نبذ الاقوال والافعال التي
توسع شقة الخلاف بين القطرين،".

٤٧ — وينص البلاغ المشترك الصادر يوم ٢٠ اغسطس على تشكيل
لجان للخبراء فى الهندو الباكستان لتسوية بعض المشاكل
الاولية وأهمها مسألة تجريد الولاية من السلاح .

٤٨ — وبينما كانت المفاوضات جارية لتهييد الطريق لاجتماع لجان
الخبراء بدأت الصحف الهندية تنشر الشائعات حول توقع
عقد ميثاق عسكرى بين الباكستان والولايات المتحدة وانشاء
قواعد امريكية فى الباكستان واعتمد رئيس وزراء الهند
على هذه الشائعات فكتب الى رئيس وزراء الباكستان
يوم ٩ ديسمبر ١٩٥٣ يقول ان عقد مثل هذا الميثاق
بين الباكستان والولايات المتحدة سيكون امرا غير مرغوب
فيه من وجهة نظر السلام فى آسيا — بل انه قد يؤدى الى توسيع
نطاق الحرب — وان هناك احتمالا كبيرا فى ان يؤدى
هذا الحد من استقلال البلد الذى يتلقى العون شيئا فشيئا. وحذر
من ان مثل هذا التوسع فى الموارد الحرية الذى تقوم
به الباكستان بمساعدة الولايات المتحدة لا يمكن ان

يعتبر سوى "عمل غير ودي في الهند"، كما اعرب عن رأيه بأن مثل هذا الميثاق لا بد وان يؤثر على مشكلة دششير و مشكلة تجريد الولاية من السلاح بوجه خاص .

٤٩ - واجتمعت لجان الخبراء بعد ذلك في نيودلهي في الفترة بين ٢١ ديسمبر و ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ . وقطعت اللجان مرحلة كبيرة وأحرزت بعض التقدم في سبيل حل المشكلة الرئيسية التي كانت تقف في سبيل هذا الحل حتى الآن وهي مشكلة تجريد الولاية من السلاح .

٥٠ - وعلى الرغم من ان لجان الخبراء قد احرزت بعض التقدم فإنه لم يسمح لها بالاجتماع مرة اخرى . وعلى الرغم مما بذله رئيس وزراء الباكستان من جهود لاقتناع رئيس وزراء الهند بالمضي في هذه المهمة فقد فشل في زحزحة البندت نهرو عن موقفه بل ذهبت الباكستان الى اكثر من ذلك اذ تنازلت عن موقفها لتلبي رغبة البندت نهرو في مسألة اختيار مدير جديد للاستفتاء وذلك املا منها في ان يؤدي هذا الى استئناف المفاوضات و تنفيذ ما ورد في البلاغ المشترك ولكن البندت نهرو عاد بعد ذلك فرفض اقتراحه هو . ولقد ذكر مرات عديدة بأن مسألة تعيين مدير الاستفتاء تتحول سريعا الى ازمة وان المفاوضات ينبغي ان تستأنف لتسوية المشاكل الاولية ولكن دون جدوى .

٥١ - ولقد قدمت الهند الحجة تلو الاخرى محاولة منها لتبرير موقفها المتصلب . وما ان يتضح ان هذا الحجة أو تلك حجة جوفاء حتى يجرى التفكير في غيرها . وسأشير هنا

الى الحججة الاخيرة فقط . فآخر حججهم هي ان العون
العسكرى الامريكى يجعل الهند فى حل من التزامها نحو
الباكستان واهالى كشمير و مجلس الامن باحترام اتفاقها
الخاص بالتعاون لاجراء استفتاء حر نزيه . ولم تسحب
الهند هذا الرأى علنا رغم تأكيداتنا المتكررة بأن أى
عون عسكرى لا يمكن ان يستخدم بل ولن يستخدم الا
لغرض الدفاع عن النفس .

٥٢ — ومن الحجج المصطنعة الاخرى التى خرجت الهند بها
علينا فى محاولتها الحيلولة دون اجراء الاستفتاء فى الولاية ان
الاستفتاء لا يمكن اجراؤه . لان الباكستان قد انضمت للمواثيق
الدفاعية الاقليمية . وهاتان المسألتان، تلقى العون الاجنبى
والانضمام للمواثيق الدفاعية، لا صلة لهما ألبتة بالاتفاقية
الدولية بشأن اجراء الاستفتاء فى كشمير . فالقوه النسبية
لكل من الهند والباكستان داخل حدودهما لا صلة لها
بمسألة تجريد ولاية جمو و كشمير من السلاح تمهيدا لاجراء
الاستفتاء المتفق عليه . و موقف الهند لا يستند على
اساس قانونى صحيح، وانما هو سلاح سياسى . فجوهر ما
تقوله الهند هو انك اذا كنت تريد منا تنفيذ التزاماتنا
بمقتضى الاتفاقية الدولية فعليك اتباع سياستنا الخاصة
نحو المواثيق الدفاعية .

٥٣ — ولقد اضاف رئيس وزراء الهند وغيره من المتحدثين بلسان
الهند اخيرا حجة اخرى بنيت على اساس التطورات الاخيرة
التي تمت بفعل الهند . فهم يقولون انه لا يمكن بمقتضى

الدستور الهندي اتخاذ أى قرار بشأن التصرف فى ولاية جمو و كشمير دون الحصول على موافقة حكومة تلك الولاية . وتفترض هذه الحججة ان الحكومة الصورية التى اقامتها الهند هى حكومة كشمير و بناء عليه فان كشمير قد وافقت على الانضمام للهند وحدها .

٥٤ - والتطورات التى بنيت هذه الحججة على اساسها لم تكن الا نتيجة لأعمال الهند التى قامت بها من جانب واحد . وهذه التطورات لا تغير شيئا من الحقيقة الجوهرية وهى ان الهند ملزمة بمقتضى الاتفاقية الدولية بالقرار الذى يقضى بأن يتم الفصل فى مسألة انضمام ولاية جمو و كشمير بواسطة استفتاء حر نزيه . وهى لن تفلح ايضا فى انتزاع حق اهالى كشمير فى تقرير مصيرهم . وينبغى ان يذ لى الجميع ان هنالك ثلاثة اطراف لهذه الاتفاقية : الباكستان و مجلس الأمن والهند . فأى عمل من جانب واحد تقوم باتخاذها الهند أو أى هيئة فرعية تشكلها السلطات الهندية لا يمكن ان يغير البتة التعهد الذى قدمته الهند بمطلق حررتها وفقا لاتفاقية دولية بشأن كشمير .

٥٥ - اما فيما يتعلق بمسألة الانضمام للهند كما اقرته الجمعية التأسيسية الصورية فى الولاية فهذه مسألة تخلو من أى قيمة قانونية .

٥٦ - وفضلا عن ذلك فان أى محاولة لتحقيق الانضمام من أى طريق آخر سوى الاستفتاء المتفق عليه تعتبر انتهاكا لتعهدات

الهند امام مجلس الأمن و مخالفة للتأكيدات التي قدمت
لمجلس الأمن بهذا الشأن . فحين نوقشت مسألة تشكيل
هذه الجمعية أكد مندوب الهند لمجلس الأمن تأكيدها
قاطعاً بأن هذا لا يعنى "انها ستقف في سبيل"، مجلس الأمن وانه
وان كان في استطاعة هذه الجمعية "ان تعرب عن رأيها"،
في مسألة الانضمام "الا انها لا تستطيع اتخاذ قرار بهذا
الشأن"، (س - بف - ٥٣٣) . واتخذ مجلس الأمن في ٣٠
مارس ١٩٥١ قراراً أكد فيه، بعد تكرار تأكيده لضرورة
تحديد مستقبل جمو و كشمير بالوسيلة الديمقراطية وهي
اجراء استفتاء حر نزيه تحت اشراف الاسم المتحدة، ما يلي :
"ان عقد جمعية تأسيسية بتوصية من "المجلس العام
للمؤتمر الوطني بجمو و كشمير، أو أى اجراء قد تحاول
الجمعية اتخاذه بشأن تحديد شكل وارتباطات الولاية بأكملها
أو جزء منها في المستقبل لا يعتبر تصرفاً في الولاية بمقتضى
المبدأ المشار اليه أعلاه، .

٥ - والمادة الثامنة من القرار تطالب حكومتى الهند والباكستان
"بأن تمتنعا عن القيام بأى عمل من المحتمل ان يؤثر
على تحقيق التسوية السلمية العادلة، ويعتبر مسلك الهند
تحدياً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة و مجلس الأمن ولجوءوا
الى قانون الغاب الذى تصبح فيه القوة هى الحكم في
جميع المنازعات .

٥ - وحتى ولو كانت هذه الجمعية قد انتخبت انتخاباً ديمقراطياً
فان مثل هذه الانتخابات لا يمكن ان تكون بديلاً عن

الاستفتاء المتفق عليه . ومع ذلك فلنلق نظرة على طبيعة هذه الجمعية .

٥٩ - ضمن الجلى انها لا تمثل اولا جزءا كبيرا من ولاية جمو و كشمير وهو الجزء الكبير من اراضى الولاية الذى لا يقع تحت الاحتلال الهندى . ولنترك هذه النقطة ونسأل : ما هى طبيعة هذه الهيئة التى قامت بوضع الدستور المزعوم ؟

٦٠ - كان على هذه الهيئة ان تضم ٧٥ عضوا يمثلون الجزء الذى تحتله الهند من كشمير . وفتح باب الانتخاب فى الوقت الذى كانت فيه القوات الهندية لا تزال مسيطرة سيطرة تامة على الولاية وفى مثل هذه الظروف فان مسألة حرية التصويت تكون قد انتفت . والواقع انه لم يجر أى تصويت . فلقد قاطع شعب كشمير بجميع طوائفه هذه الانتخابات، وكانت النتيجة انه لم تجر أى انتخابات . واعلن فوز الاعضاء الخمسة والسبعين الذين رشحوا بأبعار من الهند بالتزكية . والقول بأن هذه الجمعية تمثل شعب كشمير هو من قبيل السخرية بالديموقراطية كما ان من السخف الادعاء بأن من حقها التحدث بلسان شعب كشمير و تقرير مصير الولاية .

٦١ - ومع ذلك فان الامور لم تسر تماما وفقا للخطة الموضوعة حتى مع وجود مثل هذه الجمعية التى تتكون من رجال رشحهم وكلاء الهند . وبمضى الزمن اتضحت مؤامرات الهند حول مستقبل الولاية كما بدأت ضنون الشيخ محمد عبدالله،

رئيس وزراء الولاية السابق، تخيب شيئا فشيئا .

—ولما كنت ارجع ان مجلس الأمن يود الاستماع الى بعض
الشيء عن الشيخ محمد عبدالله فاني اقدم للمجلس لمحة عن ماضيه .

سفلقد كان الشيخ محمد عبدالله المعروف بلقب "اسد كشمير"،
وهو اللقب الذى منحه اياه حزب البندت نهرو (حزب المؤتمر
الوطنى الهندى) صديقا كبيرا من اصدقاء البندت جواهر
لال نهرو ، ولست ادرى مدى علاقته الآن برئيس وزراء
الهند) و تلميذا مخلصا من تلاميذ غاندى . وقد تزعم
الشيخ محمد عبدالله فى حياته الحافلة حركة تحريرية
قوية فى ولاية جمو و كشمير ضد حاكم كشمير وزج به
وبزملائه من الوطنيين فى السجون مرات عديدة . وكان
الشيخ محمد عبدالله فى السجن حين قامت الاضطرابات الناشئة
عن التقسيم فى شبه القارة . وافرغ المهراجا عنه بأيعاز
من البندت نهرو يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ . ولم نلبث ان
وجدنا اشارة عنه فى الرسالة التى تحوى العرض بضم الولاية
للهند، وهى الرسالة التى كان المهراجا قد بعث بها من
جمو الى حاكم عام الهند اللورد مونتباتن، يوم ٢٦ اكتوبر
١٩٤٧ .

—و قبل حاكم عام الهند هذا الانضمام وكتب الى مهراجا
كشمير يقول "تلقينا، حكومتى وانا، بالارتياح قرار سموكم
بدعوة الشيخ عبدالله لتشكيل حكومة مؤقتة والعمل كرئيس
لوزرائكم، .

٦٥ — وقال رئيس وزراء الهند في اذاعة له من راديو عموم الهند يوم ٢ نوفمبر ١٩٤٧ : "لقد تلقينا رسائل عاجلة تطلب منا العون لا من حكومة المهرابا فحسب بل و من سبلى الشعب و خاصة من زعيم كشمير العظيم الشيخ عبدالله، رئيس المؤتمر الوطنى،، . و اضاف البندت نهرو : "لقد تضامن شعب الولاية بمسلميه و هندوسيه وسيخه بوحي الزعيم العظيم الشيخ محمد عبدالله للذود عن البلاد ضد الغزاة،، .

٦٦ — وكان الشيخ محمد عبدالله عضوا كاملا في اول وفد هندي الى مجلس الامن في يناير ١٩٤٨ حيث القى خطابا . و بدأ للهند . ثم عاد فظهر كعضو في الوفد الهندي في عام ١٩٤٩ .

٦٧ — و كما سبق وقلت، فان هذا الشيخ محمد عبدالله حبيب حزب المؤتمر الوطنى الهندي و صدق البندت نهرو و خلاصة الطيبة والنزاهة والاخلاص في كشمير، على حد قول زعماء الهند وخاصة البندت جواهر لال نهرو نفسه، قد بدأ باستنكر المحاولات التى تبذل لقهر الولاية على الانضمام كلية للهند . ففي خطاب عام ألقاه وصف الحجج التى تقدمها الهند لتطبيق الدستور الهندي على كشمير بأنها "حجج صبيانية لا تمت للواقع بصلة و تحوى مسا من الجنون،، . وكان ذلك في ابريل ١٩٥٢ . وما ان اهل شهر اغسطس ١٩٥٣ حتى اتسعت الشقة بين وجهة نظره و وجهة نظر الهند حول مسألة الانضمام الى درجة جعلت من استمرار بقائه اصلا امرا بالغ الخطورة لمشروعات الهند . وبدأت الصحف الهندية تهاجم الشيخ محمد عبدالله عجوبا عنيفا وتسير صراحة

الى حاجته للراحة . وتبعاً لذلك، و في اغسطس ١٩٥٣،
دفع الرجل الذى كانت الهند قد قلمته للعالم على أنه
المتحدث الحقيقى بلسان اهالى كشمير بعدم الاخلاص
وعزل و وضع فى السجن . وحل محله بخشى غلام محمد
الذى عين رئيساً للوزراء بمعونة جيش الاحتلال الهندى
وفى الوقت المناسب أوفى بخشى غلام محمد بذلك الجزء
من الصفقة الذى وكل اليه القيام به . فقد اتخذت الجمعية
التأسيسية المزعومة قراراً بتأييد الانضمام للهند . وهذه
هى طبيعة قرار الانضمام المزعوم الذى اتخذته هذه الجمعية
بأمر من الهند .

وقبل أن أنتقل الى النقطة التالية أود أن أشير الى
مصير الشيخ محمد عبدالله فهو لا يزال قابلاً فى السجن
دون محاكمة .

—ان الهند ترفع صوتها عالياً بأن الاحوال قد استقرت فى
كشمير وان الشعب هناك قانع بكل شئ وان القانون والنظام
يسودان المناطق التى تحتلها الهند من الولاية . ولكن
الحقائق هى غير ذلك .

—فمنذ اعتقال الشيخ محمد عبدالله يوم ٩ اغسطس ١٩٥٣
و تولى بخشى غلام محمد مقاليد الحكم يسود حكم الارهاب
المناطق التى تحتلها الهند من كشمير . فكل من يحاول
المطالبة علناً باجراء استفتاء للبت فى مسألة انضمام الولاية
يجرى اتهامه ”بالخيانة“، و وضعه فى السجن . ولقد اعتقل

على هذا الاساس عدد كبير من زعماء شذمر البارزى
ومن هؤلاء ميرزا محمد افضل بك والسيد غلام محسن الدين
كرا والبندت برم نات يراز (وهو هندوسى) ودير وديول
شاه جيلانى والسيد غلام احمد انساى والسيد صدر الدين
مجاهد والبندت راجونات فيشنانى (وهو هندوسى) و صوفى
محمد اكبر و عبدالغنى جونى والسيد غلام محمد دار وغيرهم .
و جميع هؤلاء مسجونون بلا محاكمة .

٧٠ - لقد تحولت كشمير التى تحتلها الهند اليوم الى معسكر
مسلح ففى تلك البقعة الآن زهاء ألف جندى هندى وبعبارة
أخرى هنالك جندى واحد لكل ٣٠ شخصا فى المنطقة التى
تحتلها الهند من كشمير . فاذا اسقطنا النساء والأطفال من
حسابنا تصبح النسبة جندى واحد لكل ١٢ شخصا أحزل من
الذئور الفقراء المغلوبين على أمرهم فى شوارعهم . هذا
فضلا عن قوات المليشيا .

٧١ - ولست أجد فى هذا الصدد خيرا من الإشارة الى أجزاء
من الرسالة التى بعثتها الأنسة مرادبولا سراياى لجميع
أعضاء البرلمان الهندى . والأنسة سراياى مشرفة اجتماعية
شهيرة فى الهند، وهى صديقة شخصية لكل من البندت نهرو
و الشيخ محمد عبدالله، كما كانت صديقة للمرحوم المهاتما
غاندى .

٧٢ - ورغم هذه الاعمال الطائشة من أعمال التعسف وقمع

الحربات المدنية فقد زادت مطالبة الشعب بإجراء الاستفتاء
الحر النزيه . ففي يونيه ١٩٥٥ ظهرت هيئة جديدة باسم
جبهة الاستفتاء تطالب بإجراء استفتاء حر نزيه في الولاية .
وفي أقل من عام حظيت هذه الهيئة بشعبية عظيمة ونالت
التأييد الواسع .

٧٣ — هذا فضلا عن ان احزاب مؤتمر كشمير السياسى واتحاد
كشمير الديموقراطى و مؤتمر كسان مزدور لم تتوان
عن سلوك نفس السبيل الذى تسلكه جبهة الاستفتاء .
والى جانب هذه الهيئات الموجودة فى الولاية نفسها فان
لجنة انهاء النزاع حول كشمير، ومقرها فى نيو دلهى، تسعى
جاهدة لإجراء استفتاء عاجل .

٧٣ — ولكى يتسنى لبخشى غلام محمد مواجهة هذا التحدى لسلطته فقد
لجأ بأيعاز من أسياده فى الهند الى المداهنة والملاطفة والرشوة
واقسى الاجراءات التعسفية . فلقد احضر اعدادا ضخمة من
رجال البوليس الاحتياطى المركزى فى الهند ليعملوا معه
كما انشأ هيئة أطلق عليها اسما براقا هو "فرقة السلام"،
فى حين ان هذه الهيئة تتألف فى الواقع من "الفتوات"،
المأجورين . وهؤلاء يعسكرون فى كل مدينة و قرية فى الجزء
الذى تحتله الهند من كشمير . و مهمتهم هى التضييق
على كل من يتحدى انضمام الولاية المزعوم للهند باعتباره
امرا مفروغا منه . والوسائل التعسفية التى تستخدم لهذا
الغرض هى الاعتقال والحجز و تعذيب المشتغلين بالسياسة
وحظر المظاهرات والاجتماعات و تفتيش المنازل والحرمان

من وظائف الحكومة والعقود الحكومية والتسهيلات اللازمة
لرجال الأعمال . والبرنامج الذي يطبق هناك الآن من
فرض الرقابة على بربردهم وحرمانهم من التسهيلات البربر
وفرض القيود المختلفة على تحركاتهم بل وطردهم من الولاية
في حالات التطرف . و نتيجة ذلك هي انعدام الحريات
المدنية وتغلغل الفساد والمحسوبية . ورغم هذا العنف
كله فان انتفاضة الحرية تتسع وشعلتها تزداد احتراقا يوما
بعد يوم . وقد أصبح الشعب من جميع الوجوه مهياً للثورة
اذا لم تخلصه الامم المتحدة من براثن السيطرة الاستعمارية الهندية .

٧٥ — ويرينا هذا السرد لمجرى الحوادث ان وسائل الوصول الى
تسوية سلمية لهذا النزاع كما نصت عليها المادة ٣٣
من ميثاق الاسم المتحدة، وهي المباحثات المباشرة بين
الاطراف والوساطة والتوفيق والمفاوضات، قد استندت جميعها
دون ان تسفر عن أى نتيجة . ولم تقبل حكومة الهند
التحكيم حول نقاط النزاع . وهذا النصلب من جانب الهند
قد ترك أثرا بالغاً في الرأي العام تردد صده في سائر أنحاء
الباكستان و بخاصة في كشمير الحرة و حزام المناطق
القبلية في حدود الباكستان الشمالية الغربية . لما ان
اللاجئين الكشميريين في الباكستان (واربو عندهم على
نصف المليون) يريدون القيام بحركة ترمي الى اخراج
خط وقف اطلاق النار و دخول الولاية ليحتفوا لاجئى كشمير
حقهم في تقرير مصيرهم . ولقد نفذ صبر رجل القبائل

بعد ان رأوا ما تم في أمر التآليدات التي فدها لوم
مجلس الامن بشأن اجراء استفتاء في كشمير وهي التآليدات
التي انسحبو من الولاية بناء عليها .

٧٦ - مؤذرا لخطورة الحالة فان حكومة الباكستان تطالب مجلس
الامن باتخاذ اجراءات على الاسس التالية :

(١) مطالبة الهند بالامتناع عن قبول التغيير الذي نص
عليه الدستور الجديد الذي اتخذته الجمعية التأسيسية
المزمومة في سرناجار .

(٢) القيام بمقضي المادة ٣٧ (٢) من ميثاق الأمم
المتحدة بتفسير التزامات الأطراف وفقا لشروط الاتفاقية
الدولية الخاصة باجراء الاستفتاء لما تضمنتها قرارات
الأمم المتحدة .

والمنازل الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل اجراء
الاستفتاء المنفي عليه هي :

أ - انسحاب القوات من الولاية .

ب - ممانعة مدير الأمن بناء على .

٧٧ - ولما كانت حكومة الهند قد دأبت بصورة مستمرة على
رفض جميع المقترحات المعقولة التي وضعها مجلس الامن أو
وسطائه فلا بدو ان عنالك أي ضرورة خاصة للاسراع
في مسابقة الظروف بشأن مسألة تجريد الولاية من السلاح .

لقد بان من ثم الاتفاق بين الطرفين و مجلس الأمن ذلك
على أن النجدة من السلاح ضرورية سبب ذلك
الاستاء الحر التزدد . وتبعاً لذلك فإن على مجلس الأمن
أن يطالب الطرفين بسحب قواتهما من الولاية وأن يؤخذ أن
الفرات المحلية التي توضع تحت إشراف مجلس الأمن وتتركه
في الولاية سيحرق تحقيقاً لتتبعها مناسباً أن لم يمكن
تسريحها بالبر . أما بطلبه حماية الولاية و ثبات أمنها الداخلي
فينبغي على المجلس أن يبين أنه يجب أن يبقوا القوة التي المنعقدة
التي ينبغي أن تترك إلى المنعقدة في الحال . ويجب . . .
جميع أمراء الأخرى
وعزل جميع المواطنين غير المسلمين من مجلس أمن
الولاية . ونحن نطالب بذلك
نولي قوة
البحرية لا حتى في هذه المرحلة الأخيرة .

٧٨ - واني لا أذكر مجلس الأمن إلى حين
أود قبل اختتام ديتي أن أعرض بعض الاقتراحات
حول مواقف الجا
الاتفاقية الدولية بشأن الأمن
أتم استعداد لتنفيذ التزاماتنا بمتن شروط هذه الاتفاقية
بل و حريصة على فعل ذلك . وأرجو أن يكون منتهى أن
حالة هذه الوحدة الجغرافية المعروفة بولاية
لم تحدد بعد . و لذلك فإن مسألة رسم خط داخل
الولاية يفصل الباكستان عن الهند ليست موضع بحث .

٧٩ - ولا يقل عن هذا اقتناع الباكستاني بأن الاتفاقية الواحدة
حول الاستفتاء هي كل لا ينجزأ وأنه ليس من حق أى
طرف من أطراف النزاع ان يقبل من الاتفاقية جزءاً منها .
فاذا أبدت الهند، وهي طرف فى النزاع، أى محاولة لجمود
الموقف وإبقائه على وضعه الراهن فإن الباكستاني يعتبر
هذا بخرقاً للاتفاقية الدولية . و أود أن أوضح أن الباكستاني
لا تعترف بأى التزام دولى خاص بولاية جمو و لشهير
سوى تلك الالتزامات التى قبلتها بالمرادة مع حكومة الهند
وهي الالتزامات التى تضمنتها قرارات لجنة الأمم المتحدة
للهند والباكستان بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٤٨ و ٥ يناير
عام ١٩٤٩ .

٨٠ - إن السلام الحقيقى لن يستتب فى ربوع شبه القارة ما لم
يجر حل النزاع حول لشهير وفقاً لمنهجه معب لشهير .
أما الحل الذى تفرضه الهند فلن يجلب معه حتى ولو كان
السلام . وبمثل هذا الحل لن يكون سوى تقبض للسلام
والعدالة اللذين تكرر الأمم المتحدة نفسها من أجلهما .

٨١ - لقد جلب العالم على نفسه النتائج الوخيمة المؤلمة لما
قام به فى الماضى من مسايمة أعضاء الأمم المتحدة الذين
لم يلتزموا بقرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة .
كما شهد العالم فى الآونة الأخيرة مثالا مشجعاً للاحترام
الذى تكتسبه الدول الاعضاء لنفسها وللأمم المتحدة
حين تصر على ضرورة التزام الدول الكبرى بقرارات الأمم
المتحدة سواء بسواء كالدول الصغرى . وشهد العالم مثلاً

آخر للاحترام الذي تكسبه الدول الكبرى حين تنفذ قرارات
الأمم المتحدة . وهذان الشلان اللذان لا يزالان عامرين
في الاذهان قد شجعا الباكستان على الاعتقاد بأن مجلس
الامن سيقوم الآن بمعالجة النزاع حول كشمير بحزم ويعمل
على تنفيذ قراراته بوجه السرعة و بروح طيبة . وفي اعتقاد
الباكستان كذلك ان اطراف النزاع ستلتزم بهذه القرارات
و ذلك لادراكها ما للاسوة الحسنه من أهمية .

